الكويت تحتفل اليوم بالذكرى الـ 55 لانضمامها إلى الأمم المتحدة

نيويورك – كونا– تحتفل الكويت اليوم بالذكرى ال55 لانضمامها الى هيئة الأمم المتحدة بمواصلة مساعيها وجهودها نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

فقد كانت هذه ابرز سمات مسيرة السياسة الخارجية الكويتية منذ ان اصبحت العضو ال111 في هذه المنظمة الدولية في 14 مايو 1963.

ولطالما كانت الكويت دائما في مقدمة الدول الساعية إلى السلام والتعاون وتعزيز احترام حقوق الإنسان ومد يد المساعدة إلى الدول المحتاجة والمنكوبة حتى أعلنت الأمم المتحدة انها تعتبر مركزا إنسانيا عالميا ومنحت صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لقب قائد للعمل الإنساني تقديرا للدور الكبير للعمل الانساني الذي بلغ الذروة في عهد سموه.

على هامش العرض المرئي للمرحلة الثانية لإصدار رخص البناء

الرومي : النظام الإلكتروني حقق نقلة إيجابية في خدمات « البلدية »

المنفوحي يشرح المرحلة الثانية من النظام الإلكتروني

الوزيران الرومي والروضان مع بعض نواب مجلس الأمة في مقدمة الحضور

أرشفة جميع الأوراق والمستندات في الوزارة وميكنة شاملة في أقصر وقت ممكن
المنفوحي : المرحلة المقبلة تحتاج إلى تضافر الجهود لتحقيق رؤية الكويت 2035

اشاد وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي امس بانجازات بلدية الكويت ودورها في نجاح المرحلة الاولى من النظام الإلكتروني الذي حقق نقلة ايجابية على مستوى الارتقاء في خدماتها.

وقال الوزير الرومي في تصريح للصحفيين على هامش العرض المرئي للمرحلة الثانية من النظام الإلكتروني لإصدار رخص البناء الذي نظمته البلدية اليوم ان نجاح المرحلة الاولى ساهم بشكل فعال في تحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت ورفع من تصنيفها في مؤشر البنك الدولي.

واضاف ان افتتاح المرحلة الثانية سيسهم بشكل جاد في ارشفة جميع الاوراق والمستندات في وزارة البلدية لاستخدامها بشكل فعال في النظام الالكتروني ومن اجل عمل ميكنة شاملة لبلدية الكويت في اقصر وقت ممكن.

وأشار الرومي الى ان البلدية شهدت في الاعوام القليلة الماضية تطورا في اداء البلديات والعمل على تسهيل الاجراءات على المواطنين والمقيمين وتلبية جميع احتياجاتهم ورعاية مصالحهم.

من جانبه قال مدير عام بلدية الكويت احمد المنفوحي في تصريح مماثل ان المرحلة المقبلة تحتاج الى تظافر الجهود والتعاون مع جميع مؤسسات الدولة والجهات التشريعية والرقابية لتحقيق رؤية الكويت 2035.

واضاف ان المرحلة الثانية ستشهد بناء قاعدة بيانات مركزية عبر الربط بين الانظمة ومنها ميكنة اصدار الرخص والتي تهدف الى دراسة المخططات الياً من خلال محرك اشتراطات البناء الذي يستخلص المساحات والنسب والذي سيوفر الوقت والجهد على المهندسين وتعديل الاخطاء.

وذكر ان المرحلة الثانية ستشتمل على خدمة الرقابة في الكشف على العقار اذ سيتم استخدام (الواقع المعزز) لضمان تصوير المباني محل الرقابة اضافة الى ميكنة قطاع التنظيم كالفرز واعطاء موافقات الياً او رفضها بشكل فوري حسب الاشتراطات وليس من خلال الاجتهاد الشخصي.

واشار ان من الخدمات التي ستشتملها المرحلة الثانية ايضا دمج القسائم والتخصيص بشكل الكتروني حسب الشروط المسموحة وطلب الموافقة التنظيمية ومخاطبة الجهات المعنية حسب جاهزية كل جهة.

ناقش البنود المدرجة على جدول أعماله

المبارك ترأس اجتماع المجلس الأعلى للبترول

سمو الشيخ جابر المبارك مترئساً الاجتماع

ترأس سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء في قصر السيف امس الاجتماع الثامن عشر والمئة « 218 / 2 » للمجلس الأعلى للبترول.

وناقش المجلس البنود المدرجة على جدول أعماله.

جانب من الاجتماع

في ندوة نظمها الجهاز للتعريف بالقانون وآلية تطبيقه

« حماية المنافسة » : حريصون على حماية الأسواق من الممارسات الاحتكارية الضارة

جانب من الندوة

اكد جهاز حماية المنافسة حرصه على حماية السوق المحلية من الممارسات الاحتكارية الضارة والحفاظ على المنافسة الحرة عبر تنظيم السلوك والممارسات المخالفة للمنافسة المشروعة من قبل الشركات والكيانات الاقتصادية على نحو يعود بالنفع للاقتصاد المحلي والمستهلك.

وقال الباحث القانوني في الجهاز مشعل عجاج في ندوة نظمها الجهاز امس للتعريف بقانون حماية المنافسة وآلية تطبيقه بالتعاون مع جمعية المحاميين الكويتية ان جهاز حماية المنافسة يعمل على تعزيز جهود البلاد في تبني سياسة الاقتصاد الحر وتنظيم علاقات العمل التجاري بالسوق المحلي.

واضاف عجاج ان جهاز حماية المنافسة الكويتي يعمل على نشر ثقافة المنافسة في المجتمع والتنسيق مع الأجهزة التنظيمية للقطاعات الاقتصادية والعمل على تحقيق مناخ اقتصادي سليم يقوم على المنافسة العادلة ومبادئ السوق الحر.

واشار الى الاثار الايجابية التي تعود على المستهلك والسوق من سيادة المنافسة وابرزها جذب اكبر عدد من المستثمرين واتاحة الفرص لصغار المستثمرين للدخول الى السوق وعدم اقتصاره على الشركات الكبرى مما يزيد الفرص الوظيفية ويرفع معدل النمو الاقتصادي وجودة وتنويع السلع والخدمات مع انخفاض اسعارها وارتفاع القدرات الانتاجية للشركات.

وقال ان الممارسات الضارة تتمثل في بيع المنتجات باقل من تكلفتها الفعلية بقصد الاضرار بالمنتجين المنافسين او اقتسام اسواق المنتجات وتخصيصها على اساس المناطق الجغرافية او الفترات الزمنية بقصد الاضرار بالمنافسة.

من جانبه قال الباحث القانوني في الجهاز فيصل باالخيل في كلمة مماثلة ان جهاز حماية المنافسة منوط به خلق بيئة تنافسية يمارس فيها الاشخاص والشركات نشاطهم الاقتصادي بحرية مما يعزز المنافسة في السوق وتوفير المنتجات بجودة عالية.

واشار باالخيل الى العديد من اختاصاصات الجهاز حماية المنافسة ومنها اقرار السياسات والاجراءات الازمة لحماية المنافسة وتدعيمها وتلقي الاخطارات والشكاوي واخذ اجراءات التقصي فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن الاسواق والمنتجات البديلة والنشاط الاقتصادي وتحديثها وتطويرها بصورة دائمة.

واوضح ان تطبيق قانون جهاز حماية المنافسة يستثنى منه المرافق والمشروعات التي تديرها او تمتلكها الدولة او الانشطة التي تستهدف النشاط الاقتصادي كالتعاون بين الشركات في وضع المعايير القياسية وجمع وتبادل الاحصائيات والمعلومات عن نشاط معين

خلال ختام البرنامج التدريبي « القيادات النسائية »

الصبيح : الحرية التي تمتعت بها المرأة الكويتية منحتها ثقة كبيرة أثمرت إبداعاً وتميزاً

الصبيح وبوشهري والهاشم والحضور في لفتة تذكارية

- البرنامج خطوة إيجابية مهمة في رسم ملامح لمستقبل جاد يقوم على إعلاء دور النساء
- الأنصاري: الكويت تفتخر دائماً بعمل وإنجازات المرأة في عملية النهضة بجميع المجالات

تحت رعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح نظم مركز دراسات وابحاث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وUNDP و UNWOMAN حفل تخريج البرنامج التدريبي " القيادات النسائية " في الحرم الجامعي بالشويخ.

وأشادت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند صبيح الصبيح بروح التعاون الوطني بين كل من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز أبحاث ودراسات المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين

وأردفت الصبيح قائلة "إن هذا البرنامج يعد خطوة إيجابية هامة في رسم ملامح لمستقبل جاد يقوم على إعلاء دور المرأة ومساهمتها الفعالة في رفع مؤشرات التنمية بالدولة وتمكينها من إحراز أهداف ملموسة على كافة الأصعدة كما يهدف إلى إثبات قدرة المرأة على العمل في محافل عديدة وتصعيد أجيال جديدة من السيدات القياديات في مختلف المجالات ويعد خطوة إيجابية تخلق أجواء جيدة ويمكن من خلاله الوصول لتحقيق أجيال جديدة داعمة للتنمية المستقبلية والعمل على تأهيل أجيال جديدة من السيدات ودعمهن في العمل والقيادة".

وأكدت الصبيح على أن برنامج إعداد القيادات الوطنية من السيدات قد ساهم في إبراز دورهن وإبراز خبراتهن في تكوين وتأهيل جيل جديد من القيادات النسائية التي تساهم بشكل إيجابي في تنمية الدولة وتسعى لإحداث تقدم ملموس ونجاحات حقيقية على الرغم من التحديات المفروضة.

وأوضحت الصبيح أن المرأة الكويتية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك دورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد بشتى المجالات ولم يكن هذا الدور وليد اللحظة إنما سبق مرحلة ظهور النفط وصولا إلى تحقيق المرأة معادلة كونها نصف المجتمع تعمل جنبا إلى جنب مع الرجل في سبيل تقدم الكويت.

وأشارت الصبيح إلى أن نضال المرأة الكويتية لم يتحقق إلا بوجود بيئة راعية لها متمثلة بالمنظومة التشريعية والاجتماعية في البلاد التي مهدت الطريق أمامها للعب ذلك الدور حتى تمكنت من خلاله قيادات نسائية كويتية من حجز مواقع متقدمة محليا وعربيا وإقليميا.

وأكدت الصبيح على أهمية روح ومناخ الحرية السياسية والاقتصادية الذي تمتعت به المرأة الكويتية ومنحها ثقة كبيرة أثمرت إبداعا وتميزا بأداء عال يكمل ما يقوم به شريكها الرجل في شتى الميادين، وأثبتت المرأة وجودها على كافة المستويات حيث شغلت العديد من الوظائف القيادية من وزيرة إلى وكيلة وزارة ومديرة جامعة وسفيرة خارج البلاد إضافة إلى خوض تجاربها في القطاع الخاص إذ تمكنت قيادات نسائية في هذا القطاع من حجز مواقع متقدمة إقليمياً ودولياً،معربة عن جزيل شكرها لكل من ساهم في نجاح هذا البرنامج التدريبي، ومتمنية تكرار مثل هذه الأنشطة التي تعود بالنفع على وطننا الحبيب الكويت.

ومن جانبه أعرب مدير جامعة الكويت أ.د.حسين الأنصاري عن سعادته بالاحتفاء بالقيادات النسائية بمناسبة الاحتفال بتخريج كوكبة من المتدربات في البرنامج التدريبي "القيادات النسائية" برعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح وبتعاون مثمر بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز دراسات وأبحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت كما رحب بوجود كل من وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري وعضوة مجلس الأمة النائب صفاء الهاشم وأعضاء السلك الدبلوماسي بالكويت وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وقال أ.د. الأنصاري "نحن في الكويت نفتخر دائماً بعمل وإنجازات المرأة الكويتية التي سجلت نجاحات عديدة وإنجازات متميزة ولها دائماً حضور بارز ومؤثر في مختلف المجالات، لعلنا اليوم وبعد أن قطعت المرأة شوطاً كبيراً إلى الأمام متخطية العديد من العقبات والحواجز التي كانت تواجهها، وبعدما أصبحنا نلتمس أثر مشاركتها الفاعلة في حياتنا وعلى مختلف المستويات ومساهمتها الكبيرة في عملية النهضة الإنسانية والثقافية والاقتصادية والعلمية والإبداعية فإننا نرى أن للمرأة دور فاعل كرائدات أساسيات في التغيير فلا يمكن تحقيق أي تنمية أو تطور اقتصادي دون تمكين المرأة ولا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين كما يجب أن تكون قضايا المرأة حاضرة في كل اهتماماتنا وبرامج وخطط المؤسسات والقطاعات الوطنية كشريك فاعل يجب الاعتراف بدوره وأن يتم تعزيز هذا الدور في السياسات الحكومية وخططها التنموية".